



توقيع احد الاتفاقات بين لبنان وايران.

المحادثات الاقتصادية بين لبنان وإيران تناولت رفع التأشيرات وإقامة خط بحري و بري □ القصار: نريد استثمارات ضخمة □ شقير: استمرار الاقتصاد بالوحدة

انسجاما مع الزيارة السياسية للرئيس الايراني محمود احمدي نجاد الى لبنان، فتحت الاجتماعات الموازية في مجالات اقتصادية متعددة بعنوان "تفعيل التعاون" اهمية مفتوحة على شعار "للبحث صلة"، وخصوصا ان اللقاءات التي كان قد بدأها وفد اقتصادي ايراني قبل ايام في بيروت تحضيرا لزيارة نجاد، توجت امس بمشاركته في اللقاء الموسع الذي جمعه واركاه الوفد الاقتصادي الايراني في فندق "فينيسيا" امس مع وفد الهيئات الاقتصادية اللبنانية برئاسة الوزير عدنان القصار.

في اي مجالات اقتصادية يمكن التعاون؟ السؤال المبدئي احتاج الى ارضية بدأت امس باستطلاع مقومات كل من البلدين في مجالات معينة، على ان يكون استكمال ما بدأتها محادثات بيروت رهن استمراره في المستقبل على قاعدة تأسيس تعاون مشترك يمكن ان يبدأ من النقاط التي شملتها المحادثات، واعلن الرئيس نجاد موافقته عليها علنا، وهي كما عددها نائب وزير التجارة الايراني بابك افقهي في كلمته امس، تتمحور على سلسلة اتفاقات ابرزها:

1

- الغاء تأشيرات الدخول الى لبنان وايران لكل من رجال اعمال البلدين.
 - البدء برفع الرسوم الجمركية بين البلدين عن 100 سلعة.
 - بدء درس اقامة اتفاق تجاري Agreement Trade بين لبنان وايران.
 - اقامة خط نقل بحري مشترك تخفيفا لكلفة نقل الصادرات اللبنانية الى ايران والعكس.
 - اقامة خط السكك الحديدية من طرابلس الى سوريا ومنها الى العراق فايران.
 - اقامة سوق مشتركة بين ايران والعراق وتركيا والاردن وسوريا ولبنان.
- وخلص الاجتماع الى تأكيد اهمية بدء التعاون التجاري والاقتصادي بدءا من تلك النقاط، على ان يتركز للغرف الاقتصادية في البلدين متابعتها وتنفيذها عبر اتفاقات ثنائية.

القصار

الاجتماع عقد الرابعة عصر امس في حضور الرئيس نجاد والوفدين الاقتصاديين اللبناني والايرواني.

وفي كلمته، رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير عدنان القصار اعتبر ان التقدم الذي أحرزه لبنان في البناء والإعمار والتوصل إلى حكومة الوفاق الوطني، "لا ينبغي أنه لا زال أمامنا الكثير من التحديات. وهو ما نعطيهِ اليوم أولوية في إدارة شؤوننا الوطنية برئاسة الرئيس ميشال سليمان،

وجهد رئيس مجلس النواب نبيه بري، وفي حكومة الوفاق الوطني برئاسة الرئيس سعد الحريري".

وأشار الى ان لبنان حقق في الاعوام الاخيرة نتائج اقتصادية جيدة انعكست بمتوسط نمو حقيقي بواقع 8 في المئة خلافا للاتجاه العالمي جراء تداعيات الأزمة العالمية، متوقعا استمرار معدل النمو في الـ2010. وقال ان الحكومة تجهد للبناء على هذه النتائج، "اذ تنوي إطلاق مجموعة من المشاريع في البنية التحتية، ستكون بمثابة ورشة ضخمة تحتاج إلى استثمارات كبيرة محلية وخارجية، إلى جانب التشريعات والقوانين المناسبة والتي سيكون أبرزها مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي سيشجع مشاركة القطاع الخاص المحلي ومن الدول الصديقة، وفي طليعتها إيران، في مشاريع حيوية جدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

وقال القصار "يحدونا الأمل في أن ننجح معا في تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري الذي هو قل بكثير من الإمكانيات الفعلية. وننتقل إلى استثمار الطاقات والخبرات الغنية والمتنوعة لدى القطاع الخاص في بلدينا لتحقيق زيادات مطردة في التعاون الاقتصادي. وقد كان ذلك محور اللقاء قبل يومين مع إخواننا في وفد رجال الأعمال الإيرانيين".

وبوصفه رئيسا لاتحاد الغرف العربية، أكد القصار أهمية تطوير التعاون مع الغرف التجارية في إيران "للدفع قدما في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كل البلاد العربية"، مشيرا الى ان الاتحاد يستعد للمشاركة الفاعلة في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية المقرر في 19 كانون الثاني 2011 في شرم الشيخ، لمتابعة تنفيذ حزمة من المشاريع الاستراتيجية في قطاعات حيوية، وخصوصا في مجال الربط في البنية التحتية للطرق والسكك والكهرباء. "وفي الإمكان أن يكون لإيران دور مهم في تنفيذ هذه المشاريع". ورأى ان هذا التقدم النوعي سيفتح الباب لمزيد من التعاون بين البلاد العربية وإيران، "اذ من المهم أن ننسق في هذه المجالات المحورية لربط اسواقنا وتوسيعها وتعزيز الكفاية التجارية والاستثمارية في شتى المجالات، لما فيه المصلحة المشتركة لاقتصاداتنا وشعوبنا وأوطاننا".

شقيير

ودعا رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقيير المستثمرين الإيرانيين الى الاستفادة من الفرص الاستثمارية السانحة في لبنان، والمساهمة في تعزيز العلاقات اللبنانية - الإيرانية، معتبرا ان زيادة التبادل التجاري وفتح الاسواق امام منتجات البلدين وتبادل الخبرات وتسهيل حركة المستثمرين "هي من علامات التقدم في العلاقات، من وجهة نظر الاقتصاديين".

وقال ان منطقتنا غنية بالموارد الطبيعية والبشرية "ولو قدر لها ان تستغل، لساهمت في رفع مستويات المعيشة وحققنا نموا مستداما. ان فتح الاسواق وحرية انتقال المنتجات والصناعات غير العسكرية والتنسيق بين دول المنطقة، سيساهم الى حد كبير في زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص عمل". وأكد ان الاستقرار يبقى هاجس المستثمرين والقطاعات الاقتصادية، "وخصوصا ان منطقتنا عانت الكثير من الازمات والاضطرابات. وهنا نأمل يا سيدي الرئيس ان تكون زيارتكم الى لبنان فأل خير تساهم في تثبيت الاستقرار والامان لما فيه منفعة للبلدين".

واستذكر شقيير في كلمته الرئيس الشهيد رفيق الحريري "الذي زار ايران عام 1997 فاتحا عهدا جديدا في العلاقات الثنائية، ووضعا الحجر الاساس في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. فرحم الله هذا الرجل الذي طاف العالم من اجل رفعة لبنان وخدمة شعبه". وقال ان لبنان المقاوم دفع دماء غالية في سبيل تحرير ارضه، والاقتصاد اللبناني شكل البنية الحاضنة للصمود والاستمرار حتى تحول الى اقتصاد ذي مناعة قلما تؤثر به الهزات السياسية شبه اليومية، "الا اننا اليوم، وامام هذا الجمع المتميز وامام الضيف الكبير، نحذر من ان الاقتصاد تعب ولن نتمكن من الاستمرار الا بوحدة وطنية حقيقية نتمنى ان تساهموا في ترسيخها".

.....
2010 النهار جريدة © - جميع الحقوق محفوظة